

اصلاح النظام الجبائي والاجراءات المتخذة بين رفع الايرادات وخفض الأعباء الضريبية

-دراسة تحليلية لأزمة (كوفيد 19) -

Reforming the tax system and the measures taken to raise revenues and reduce tax burdens -An analytical study of the (Covid 19) crisis-

خيرة زقيب، مخبر السياحة، الإقليم والمؤسسات، جامعة غرداية (الجزائر)،

zeguieb.kheira@univ-ghardaia.dz

تاريخ النشر: 2024/04/28

تاريخ القبول: 2024/04/06

تاريخ الاستلام: 2024/01/17

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح أهمية اصلاح النظام الجبائي والاجراءات المتخذة بين رفع الايرادات وخفض الأعباء الضريبية الذي يعتبر من الموارد الأساسية للدولة التي تركز عليها الخزينة العمومية بعد الايرادات البترولية، فالتهرب الضريبي وضعف النظام الجبائي السائد من قبل اعوان التحصيل للضريبة يضعف حصيلة الايرادات ويقلل من مداخيل الحصيلة الضريبية والذي يؤثر سلبا على الخزينة العمومية للدولة وبالتالي يصبح هناك عائقا أمام تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

توصلت الدراسة إلى أن نظام الرقمنة بات سائد في كل القطاعات وضرورة التعامل به من قبل الأعوان المكلفين بفرض الضريبة، ومحاولة الأعضاء المكلفين بفرض الضريبة ضمان المتابعة والمراقبة في السير الحسن للمكلف بالضريبة واتخاذ الاجراءات القانونية وفرض العقوبات التي ينص عليها القانون للمتهرب الضريبي.

كلمات مفتاحية: نظام جبائي، ضريبة، عبء جبائي، إيرادات جبائية، اصلاح نظام جبائي، أزمة كوفيد 19.

تصنيفات JEL : H23 ، H25.

Abstract :

This study aimed to clarify the importance of reforming the tax system and the measures taken between raising revenues and reducing tax burdens, which is considered one of the basic resources of the state on which the

public treasury is based after petroleum revenues. Tax evasion and the weakness of the tax system prevailing by tax collection agents weakens the revenue collection and reduces the revenues of the tax revenues. Tax, which negatively affects the state's public treasury and thus becomes an obstacle to achieving economic and social development.

The study concluded that the digitization system has become prevalent in all sectors and the necessity of dealing with it by the agents in charge of imposing the tax, and the attempt of the members in charge of imposing the tax to ensure follow-up and monitoring of the good conduct of the taxpayer and to take legal measures and impose the penalties stipulated by the law for tax evaders.

Keywords: tax system - tax - tax burden - tax revenues - tax system reform - Covid-19 crisis

Classification jel : H23, H25,

1. مقدمة:

تعد الجباية الضريبية احد المصادر العامة والأساسية لخزينة الدولة فهي أهم مورد تعتمد عليه الدولة الجزائرية لتغطية نفقاتها العامة بالرغم من اعتمادها الكلي على الإيرادات البترولية. وهي مورد هام ينتفع به الافراد في إطار الخدمات العامة المقدمة من قبل الدولة، و ينتفع من خلال أدائه لها مهما اختلفت الأنظمة الجبائية في دول العالم واعتمادها على مبادئ ثابتة أهمها مبدأ العدالة والمساواة .

بالإضافة إلى ذلك تعتبر الجباية فن معقد له تقنياته وأدواته و يفترض إلماها واسعا بالمادة التشريعية وهذا ما يجعل الكثير الابتعاد عنه .

تعتبر الاطراف المعنية (المكلفين بدفع الضرائب المستحقة لفائدة الخزينة العمومية) بأداء الضريبة أكثر تأثرا بالأعباء الجبائي (الضريبي) .

لأنه يعتبر تكلفة لها وضغط ممارس عليها من طرف الدولة هذا من ناحية...من ناحية اخرى لا ترى حجم المنفعة التي تعود على المجتمع كليا من خدمات صحية، تعليمية، إجتماعية.... إلخ .

ف نجد من خلال الاعوان المكلفين بفرض الضريبة واثناء اداء مهامهم مع الأطراف المعنية بأداء مستحقات الضريبة صعوبة في بعض الأحيان وتهرب ضريبي من أداء مستحقات الضريبة .
سنتناول في هذه الورقة البحثية بعض الإجراءات والتدابير المتخذة التي خرج بها المجلس الوزاري نهاية سنة 2019 .

لسد الفجوة بين الاعوان المكلفين بأداء مهامهم وبين الأطراف المكلفة بأداء مستحقات الضريبة وكيفية الرفع من الإيرادات الضريبة (الجباية) وخفض الأعباء الضريبية وهذا تزامنا مع الوضع الراهن جائحة كورونا (كوفيد 19) .

1.1. إشكالية الدراسة:

لوحظ في السنوات السابقة خاصة سنة 2019 انخفاض حاد وكبير في التحصيلات الجبائية من طرف المؤسسات والأشخاص المكلفين بأداء مستحقات الضريبة وهذا راجع لإلغاء الرسم على القيمة المضافة TVA هذا من جهة، ومن جهة أخرى أزمة جائحة كورونا التي تسببت في انخفاض التحصيل الجبائي.

- كيف يمكن تحقيق التوازن بين الرفع من إيرادات الضريبة وتخفيض العبء الجبائي؟

1.3. هدف الدراسة: التعرف أكثر على الجبائية بأنواعها ومدى التحصيلات الجبائية في السنوات الأخيرة مقارنة بسنة 2020 نظرا للضرورة التي مر بها العالم ومدى الاقتراحات والتدابير الواجب القيام بها للسيطرة على الوضع وجلب أكبر قدر ممكن من التحصيلات وارضاء الأطراف ذات العلاقة .

1.4. محاور الدراسة: سنتطرق في الدراسة الى المحاور التالية

- ماهية الضريبة (تعريفها، خصائصها، قواعدها)

- الرسم على القيمة المضافة.

- دراسة تحليلية بين رفع الإيرادات وخفض الأعباء الضريبية- أزمة كوفيد 19-.

2. ماهية الضرائب:

تعد الضرائب من أهم الموارد التي تعتمد عليها الدولة الجزائرية لتغطية نفقاتها العامة بالرغم من اعتمادها الكلي على الإيرادات البترولية.

1.2 : الضريبة¹:

-الضريبة هي أحد الموارد الهامة والرئيسية للدولة التي تستخدمها في تمويل الخزينة العامة من اجل تغطية نفقاتها والانفاق العام. (henni, 2021, p. 160)
ومن خلال هذا التعريف يمكن تحديد:

2.2 خصائص الضريبة :

- الضريبة هي اقتطاع مالي، إلا أنه في العصر الحديث تفرض الضريبة في شكل نقدي خلافا للنظم الضريبية السابقة.
- الضريبة تدفع بصفة إلزامية وإجبارية من قبل الأفراد وذلك لانفراد الدولة عن طريق القانون الجبائي بتحديد طرق الربط والتحصيل .
- تدفع الضريبة بدون مقابل : أي أن دافع الضريبة لا يعرف مقدار ولا طبيعة المنفعة التي ستعود عليه من خلال النفع العام الذي تحققه الضريبة.
- وبهذا فلا مقابل خاص يعود على دافع الضريبة.
- تجب الضريبة لتحقيق منفعة عامة ولمواجهة نفقات جميع المواطنين والدولة. (بوزيدة، جباية المؤسسات - دراسة تحليلية في النظرية العامة للضريبة - الرسم على القيمة المضافة: دراسة نظرية وتطبيقية-، 2010، صفحة 06).

3. قواعد الضريبة:

من خلال الجدول رقم (1): قواعد الضريبة:

النوع	البيان
قاعدة العدالة La règle de justice	فكرة العدالة حديثا يقصد بها سن القوانين الضريبية ذا أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية ...
قاعدة اليقين La règle de certitude	أن تكون الضريبة محددة بوضوح من حيث أسس حسابها (وعائها، سعرها) و ميعاد الوفاء بها.
قاعدة الملائمة في التحصيل La règle de commodité	يقصد بها تحي الضريبة في الأوقات والطرق الأكثر ملائمة للممول وهذا يعني أن يتلاءم ميعاد تحصيل الضريبة مع موعد تحقيق الدخل.
قاعدة الاقتصاد في النفقات La règle économie	الاقتصاد في نفقات الحيادية يكون في مصلحة الطرفين، والدولة والمكلف، فالدولة تحصل على قدر من الحصيلة في الوقت نفسه تقتطع من أموال الأفراد أقل قدر ممكن .
قاعدة المرونة La règle de l'élasticité	تقصد بها أن لا تتغير حصيلة الضرائب تبعا للتغيرات التي تطرأ على الحياة الاقتصادية، وخصوصا في أوقات الكساد وذلك أن حصيلة الضريبة تزداد عادة في اوقات الرخاء بينما نجد أن حصيلة الضريبة تقل عادة في أوقات الكساد مما يعرض السلطات العامة لمضايقات مالية كبيرة بالنسبة لمسؤولياتها التي تزداد في هذه الأوقات.

المصدر: اعداد الباحثة باعتماد على المرجع : (بوزيدة، جباية المؤسسات -دراسة تحليلية في النظرية العامة للضريبة - الرسم على القيمة المضافة: دراسة نظرية وتطبيقية-، 2010، الصفحات 9-11)

من خلال الجدول يتضح أن قاعدة العدالة أن يوزع العبء المالي على أفراد المجتمع كل حسب مقدرته، أي مراعاة تحقيق العدالة في توزيع الأعباء العامة بين الأفراد.

أما بالنسبة للضريبة على الدخل الاجمالي والدفع الجزائي فهي تدفع من طرف صاحب العمل إلى مصلحة الضرائب المباشرة خلال 15 من الشهر الذي سددت على حسابه الأجور. فيما يخص الاشتراك في الضمان الاجتماعي (قسط الاهتلاك + قسط المؤسسة) يكون التسديد كذلك خلال اليوم 15 من الشهر الذي يلي الشهر الذي سددت على حسابه الأجور. (العشيشي، 2011، صفحة 66)².

4. الرسم على القيمة المضافة:

إن الرسم على القيمة المضافة للمؤسسة يتم من خلال كل مرحلة من مراحل العمليات، الاقتصادية والتجارية كما أن الرسم على القيمة المضافة هو ضريبة غير مباشرة على الاستهلاك تجمع من طرف المؤسسة إلى فائدة الدولة ليتحملها المستهلك النهائي. (ناصر، 2003، صفحة 27)

الرسم الواجب الدفع للدولة = الرسم المحصل - الرسم القابل للاسترجاع (المقتطع)
الرسم الواجب الدفع للدولة = الرسم على المبيعات - الرسم على المشتريات

وحتى يكون الرسم قابل للاسترجاع يجب ان يكون متعلقا بالنشاط الرئيسي للمؤسسة وما يسمح به قانون الضرائب، قانون المالية في الجزائر هو الذي حدد معدات الرسم على القيمة المضافة وفي قانون المالية لسنة 2020 هناك معدلين:

المعدل العادي: 19 % يطبق لمجمل عمليات الشراء والبيع التي تتم بفواتير

المعدل المخفض 9 % يطبق على بعض السلع والخدمات التي لها اهداف خاصة اقتصادية، اجتماعية، او ثقافية، مثل فاتورة الماء، الشريحة الاولى من استهلاك الكهرباء والغاز، بعض السلع لشجيع الميدان الاجتماعي والثقافي.

الجدول رقم (3) يوضح³ : مشروع قانون المالية 2020 عدة مقترحات وتدابير جبائية.

قانون المالية :	نص مشروع قانون المالية 2020 عدة اقتراحات، تهدف إلى توسيع دائرة التحصيل الجبائي (زيادة الإيرادات الضريبية).
دائرة التحصيل الجبائي العادي	لضمان تقليص العجز في الميزانية الذي يفوق 1500 مليار دينار وبهدف ضمان تحقيق إيرادات اضافية.
التدابير المقترحة	الحكومة تقترح مايلي: تصريف الاعمال في المشروع. اعادة النظر السعر المرجعي للنفط المقدّر بـ 50 دولارا إلى 45 دولارا للبرميل، مقارنة مع تقلبات أسواق النفط. يحتمل أن يسجل متوسط سعر النفط الجزائري هذه السنة تدني يصل الى 63 دولارا للبرميل، وبلغ 64.91 دولارا للبرميل خلال 8 أشهر الأولى من السنة. اتخذت حكومة تصريف الأعمال اجراءات صارمة للتأقلم مع تطورات أسعار النفط، باعتتماد سعر مرجعي يقدر بـ 45 دولارا للبرميل، حيث كان محددًا بـ 50 دولارا.

المصدر : من اعداد الباحثة باعتماد على المرجع: (المالية، لا زيادة في الرسم على القيمة المضافة، 2020)

ويعتمد معدو ميزانية الدولة في تقدير الجباية البترولية الموجهة لميزانية (الباقى من الجباية البترولية المحصلة توجه لصندوق ضبط الإيرادات) خلال أية سنة مقبلة، على مؤشرات ثلاثة تتمثل في كمية المحروقات المتوقع تصديرها والسعر المرجعي لبرميل البترول المعتمد لإعداد الميزانية علاوة على سعر صرف الدينار مقابل الدولار، أي مقابل العملة الأمريكية المستخدمة حصرا في الأسواق البترولية الدولية. (المالية، رفع الرسم على القيمة المضافة، 2019، صفحة 2)

أكد وزير المالية، أن مشروع قانون المالية لسنة 2020 "لا ينص على أية زيادة في الرسم على القيمة المضافة".

وفي حديث خص به وأكد الوزير أن "نسبة الرسم على القيمة المضافة المعمول بها تم الابقاء عليها وتبقى نفسها بالنسبة لسنة 2019".

في هذا السياق، أوضح الوزير أنه في إطار القراءة الثانية للمشروع التمهيدي لقانون المالية 2020 أكدت الحكومة خلال اجتماعها المنعقد " على تعزيز الاعمال في مجال تحصيل العائدات الجبائية العادية المستحقة".

وعليه تمت دعوة مصالح وزارة المالية من أجل "تحقيق فعالية أكبر في مجال الرسوم وعائدات الدولة (ضرائب ورسوم و ايجار) من خلال آليات تشجع على تحقيق فعالية أكبر في هذا المجال من طرف مختلف المتدخلين في التسيير الجبائي وفي هذا الصدد من المنتظر أن تبلغ نسبة ارتفاع العائدات الجبائية العادية 8,6 بالمئة ضمن التوقعات الحينة لمشروع قانون المالية 2020.

كما أضاف أن "المسعى (الحكومي) يكمن في اعادة دفع الجهاز الجبائي. لن نمس جيوب المواطنين بل سنسعى الى تحسين فعالية التحصيل (قانون، 2019، صفحة 2)

5. الجانب التطبيقي:

دراسة تحليلية بين رفع الايرادات وخفض الأعباء الضريبية-تزامنا مع الوضع الراهن كوفيد 19.

5. 1. تصريح المديرية العامة للضرائب (اللطيف، 2020): تكلمت المدرة العامة للضرائب حول قرار المجلس الوزاري الذي نص على رفع أو الغاء العبء الجبائي (محدد من حيث غرامات التأخير في التصريح وغرامات التأخير عند الدفع)، نتيجة الحجر الصحي والوضع الراهن كوفيد 19. فيتحدد العبء الجبائي من خلال غرامات التأخير عند الدفع وعند التصريح للأطراف المعنية (المؤسسات الاقتصادية، التجار، المصالح التي ليست لها رقمته... الخ)، طبعاً هذا لا يعني الاعفاء من الضرائب وإنما إلغاء غرامات التأخير عند التصريح وعند الدفع).

فيحق للأطراف المتعاملة مع المصالح الضريبية تقديم طلب لمدير الضرائب والمطالبة بتخفيض الضريبة على حسب كل تاجر وكل المتعاملين الاقتصاديين والاعفاء من غرامات التأخير عند التصريح وعند الدفع.

أضافت المديرية العامة للضرائب لسنة 2020 أن نسبة التحصيل منهارة لحد الساعة مقارنة بسنة 2019 .

منذ بداية الحجر الصحي لوحظ تراجع في النشاط الاقتصادي باعتبار الضرائب أحد المصادر الأساسية للإيرادات العامة لخزينة الدولة وتساهم في تغطية نفقات العديد من المجالات ...

وهناك بعض الإجراءات المتخذة لحماية أعوان الضرائب والمتعاملين مع المصالح الضريبية.

الجدول رقم (4) يوضح: تصريح المديرية العامة للضرائب حول التحصيل لسنة 2019 و2020

2020	2019
هذا التراجع قدر ب 10 بالمئة مقارنة مع سنة 2020	حصيلة الضرائب لسنة 2019 إلى غاية شهر جوان 2019 حوالي 3800 مليار.
في اطار المشروع التمهيدي لقانون المالية 2020 أكدت الحكومة خلال اجتماعها المنعقد " على تعزيز الاعمال في مجال تحصيل العائدات الجبائية العادية المستحقة".	نسبة الرسم على القيمة المضافة المعمول بها تم الابقاء عليها وتبقى نفسها بالنسبة لسنة 2019".
نسبة ارتفاع العائدات الجبائية العادية 8,6% ضمن التوقعات المحينة لمشروع قانون المالية 2020.	/

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على قراءة مستمدة من تصريح المديرية العامة للضرائب

أضافت المديرية العامة للضرائب أن هناك انخفاض ملحوظ بحوالي 10% بين سنة 2019 وسنة 2020 حيث كانت حصيلة الضرائب لسنة 2019 إلى غاية شهر جوان 2019 حوالي 3800 مليار؛ هذا التراجع قدر ب 10 % مقارنة مع سنة 2020.

وأضافت المديرية العامة للضرائب أن الإجراءات المتخذة التي خرج بها قرار المجلس الوزاري هي :

-اتخاذ اجراءات وتدابير صارمة للحد من التهرب الضريبي وتكثيف الجهود وتنسيقها من طرف المديرية العامة حول تسيير كل المصالح ومراقبتها .

والاعتماد على نزاهة الأعوان المصالح الضريبية وتعميم الرقمنة (التصريح عن بعد والدفع عن بعد) في مديرية كبريات المؤسسات لتفادي التنقلات وربح الوقت وتسهيل الإجراءات... الخ .(من اعداد الباحثة)

-اعادة النظر في الفروق المحاسبية الناتجة عن أخطاء تصدر عن المحاسب دون قصد .

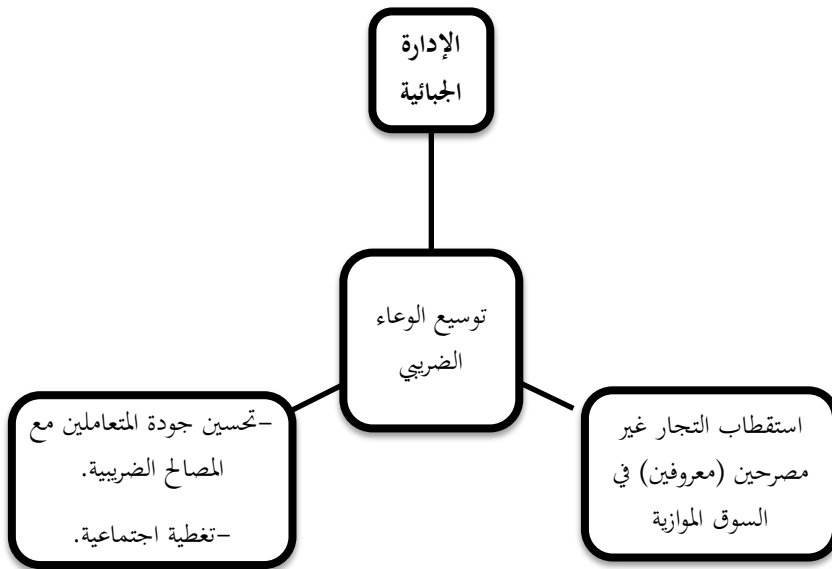
وفي حالة التهرب يحق للأعوان المصالح الضريبية أن ترفع دعوى قضائية على المتعاملين مع المصالح الجبائية
توصل حتى % 100 من الغرامات الجبائية.(من اعداد الباحثة)

وأظيف أيضا من الإجراءات المتخذة :- العمل على تحصيل الضرائب العالقة لبعض المؤسسات حتى
لشهر سبتمبر القادم 2020.

-هناك ديون جبائية لأشخاص غير معروفين؛

ومن الوسائل المتخذة ولتحصيل هذه الديون العالقة: -فض النزاعات ووضع رزنامة لتسديد هذه الديون
الجبائية، تسوية الوضعية...الخ؛ حيث أن الإدارة الجبائية ترافق النشاط الاقتصادي (أي خلق نوع من
التوازن من خلال تحصيل وتوسيع الوعاء الضريبي ومن جهة أخرى بقاء مدة الأنشطة الاقتصادية في
السوق. (من اعداد الباحثة)

الشكل الموالي (1) يوضح : دور الإدارة الجبائية في توسيع الوعاء الضريبي



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على تصريح المديرية العامة للضرائب.

استقطاب التجار : استفادتهم من غطاء اجتماعي (couverture sociale et sécurité sociale) ومنحة
تقاعد، ...

-تحسين جودة المتعاملين مع المصالح الضريبية: من خلال التعريف عن الامتيازات الضريبية (التعليم، الصحة، العمران، الأمن، ...الخ).

أظيف أيضا إعادة النظر في القطاعات غير مكلفة بالضرائب من خلال :

إعادة توزيع الضغط الضريبي (إعادة النظر في الامتيازات الضريبية والاعفاءات على الدخل الاجمالي IRG، الرسم على القيمة المضافة TVA ، اعفاءات على بعض المواد، المشاريع، القطاعات،...الخ).

مثلا سنة 2018 اعفاءات على الرسم على القيمة المضافة تقدر ب 600 مليار .

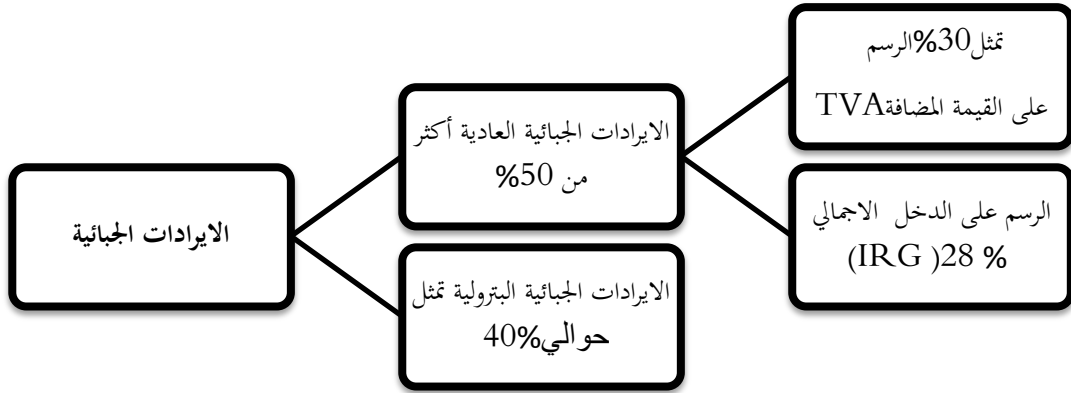
-مثال على قسيمة السيارات:

-قرار وزاري تمديد فترة الدفع : حيث الغرامة التلقائية تقدر ب 50% تلقائيا (الشخص يتقدم ويصرح للمصالح الجبائية بنفسه).

وتكون الغرامة غير تلقائية وبنسبة % 100 (يكون هناك لجنة من لجان الطريق تفرض على الشخص بصفة غير تلقائية لأنه لم يصرح للمصالح من قبل).

-أيضا التدابير التي خرج بها المجلس الوزاري كانت حول ANSEJ هي قرارات متخذة حسب رزنامة الدفع للأقساط المراد تحصيلها من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (مرافقتها من طرف المصالح الضريبية) واصحاب هذه المشاريع التي استفادت من قروض من هذه المؤسسات المالية وكيفية تسديد هذه الأقساط، في حالة تعذر احد المستفيدين من هذه القروض وكيفية قضاء ديونه يكون من خلال الطعن الولائي للأمين العام أو للمصالح الضريبية بعدم قدرته على تسديده لهذه الضرائب .(من اعداد الباحثة)

الشكل الموالي(2) يوضح : الايرادات الجبائية



المصدر: من اعداد الباحثة

5. 2. **تحصيل الضرائب وأدائها:** ان عملية التحصيل الجبائي يلعب دور كبيرا في تحقيق أهداف الدولة كونها مسئولة عن جميع الديون الجبائية وتقع مهمة التحصيل الجبائي على عاتق الإدارة الجبائية المتمثلة في قبضات الضرائب التي تشرف على هذه العملية والإحاطة بكل ما يتعلق بها من خلال التنظيم الفني لعملية التحصيل الجبائي وطرق التحصيل تتم بأحد الطرق التالية: (محزري، اقتصاديات الجباية والضرائب،، 2008، صفحة 158)

- **طريقة التسديد المباشر:** يقوم المكلف بتسديد الدين الجبائي إلى الإدارة الجبائية وتعد هذه الطريقة أكثر انتشارا أو تتم في أغلب الأحيان بناءا علي التصريحات المقدمة من قبل المكلفين أو بعد إتمام الحساب أو الربط الجبائي للضريبة والذي تقوم به الادارة الجبائية . (محزري، اقتصاديات الجباية والضرائب، 2008، صفحة 307).

- **طريقة الأقساط المقدمة :** حسب هذه الطريقة يدفع المكلف بمقتضاها أقساط دورية خلال السنة المالية (أقسام شهرية أو كل ثلاثة أشهر) (طاقة، 2007، صفحة 113)، حيث بموجبها المكلف بدفع هذه

الأقساط في الآجال المحددة من طرف الإدارة الضريبية وفي نهاية السنة تجري عملية المقاصة بين قيمة الأقساط المدفوعة وقيمة الضريبة المستحقة من خلال قسط التسوية. (حميد، 2007، صفحة 31)

- طريقة الاقتطاع من المصدر: حسب هذه الطريقة ودفعها للإدارة الجبائية، وتتميز هذه الطريقة بسهولة التحصيل وانخفاض التكاليف الجبائية، وكذلك تقليص ظاهرة التهرب الجبائي. (يونس، مبادئ المالية العامة، 1991، صفحة 170)

تعتبر من أهم طرق تحصيل الضرائب، حيث تنعدم فرص التهرب الضريبي من قبل المكلف لأنّه في الواقع يحصل على الدخل الصافي بعد ما تدفع الضريبة بواسطة شخص آخر. (خديجة، 2012، صفحة 32)

- انخفاض النفقات الجبائية في هذه الطريقة لأن الشخص المكلف بتحصيل الضريبة وتوريدها للخزينة لا يتقاضى أجراً على ذلك. (شامية و شحاته الخطيب، 2005، صفحة 194)

- طريقة الدمغة أو الطابع: تستخدم هذه الطريقة خصوصاً في دفع الضريبي على التداول وذلك بقيام المكلف بالإلصاق الطابع الذي اشتراه على العقود والوثائق الإدارية المتطلبة للطابع ، عن طريق استعمال ختم أو بالطابع (يونس، مبادئ المالية العامة، 1991، الصفحات 171-174) أما بالنسبة لنطاق التحصيل الجبائي فهو يشمل كل المواضيع المتعلقة بهذه العملية، حيث يشمل على المكلف بالضريبة وهو مصدر الاقتطاع الجبائي والهيئة التي تقوم مهمة التحصيل الجبائي، وتليها مصلحة الصندوق ويقوم فيها المكلف بدفع المبلغ المحدد عليه، وتلي هذه المرحلة مصلحة المحاسبة حيث تقوم هذه المصلحة بمتابعة صحة العمليات التي يقوم بها الأمين الصندوق أما المرحلة الأخيرة هي مصلحة المتابعة فيها تقوم الهيئة المكلفة بتحصيل الضرائب ميدانياً فلديهم قائمة المكلفين بالضريبة الذين لديهم مبالغ غير محصلة وفي حالة عدم الدفع تحدد الغرامة جبائية وذلك بعد مرور اليوم الأول من الشهر الثالث للشهر الذي يستحق فيه الضريبة.

-اصلاح النظام الجبائي والاجراءات المتخذة بين رفع الايرادات وخفض الأعباء الضريبية
دراسة تحليلية تزامنا مع الوضع الراهن (كوفيد 19) -

الجدول رقم (5) يوضح: حصيلة الإيرادات الجبائية لسنة 2023

القيمة المحصلة ل 2024	حصيلة الإيرادات (بالدينار الجزائري)
7629602408126	1- الإيرادات المتحصل عليها من الإخضاعات
4117263195563	أ- الإيرادات الجبائية:
1861986253961	1.1. الضرائب على الدخل
62552162500	1. 2. الضرائب على رأس المال
1621673434529	1. 3. الضرائب على الاستهلاك
456563760173	1. 4. الحقوق الجمركية والحقوق الماثلة
111439790000	1. 5. ضرائب ورسوم أخرى
3512339212563	1. 6. ناتج الغرامات
	ب-الجبائية البترولية:
80152334400	2- مداخيل الأملاك التابعة للدولة
15500000000	2. 1. حقوق وأتاوى
18589092000	2.2. مداخيل الاجار والاستغلال
15500000000	2. 3. ناتج التنازل عن الأصول المنقولة والعقارية
16000000000	2 4. ناتج الخدمات الإدارية
14563242400	2 5. حقوق ومداخيل اخرى
1175000000000	3- مداخيل المساهمات المالية للدولة:
1000000000000	3. 1. ناتج أرباح البنوك والمؤسسات المالية
1750000000000	3 2. ناتج أرباح المؤسسات غير المالية
-	3 3. اقتطاعات وعوائد الأصول المالية الأخرى
-	4- البمالغ المدفوعة مقابل الخدمات المقدمة من قبل الدولة وكذا الأتاوى
2125000000000	5- مختلف حواصل الميزانية
-	6- الحواصل الاستثنائية المتنوعة
500000000	7- الأموال المخصصة للمساهمات والهبات والوصايا
80000000000	8- فوائد والحواصل المتحصل عليها من القروض والتسيقات وتوظيف أموال الدولة.
9105304742526	مجموع الايرادات

المصدر: (الجريدة الرسمية، 2023، صفحة 45)

تضمن القانون، الذي صادق عليه مجلس الأمة في 31 ديسمبر 2023، عدة تدابير تشريعية تهدف بشكل رئيسي إلى الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطن ودعم الاستثمار وتسهيل الاجراءات الجبائية ورقمنتها.

وتتضمن ميزانية الدولة في إطار هذا القانون حيث يتوقع ان تصل الإيرادات (الميزانية) الى 9105.3 مليار دج لسنة 2024 وتم إعداد هذه الميزانية على أساس سعر مرجعي لبرميل النفط بـ 70 دولاراً، و 70 دولاراً كسعر سوق تقديري لبرميل النفط الخام 2024 حيث بلغت الإيرادات الجبائية 4117.263 مليار دج، والإيرادات البترولية فيما يتوقع أن تبلغ الإيرادات 3512.3 مليار دج، حيث حددت نفقات الميزانية بـ 15275.3 مليار دج.

ولتسهيل الاجراءات الجبائية ورقمنتها من خلال:

الإعفاء المؤقت من الرسم على القيمة المضافة على بعض المنتجات الغذائية، وإلغاء الرسم على النشاط المهني لفائدة بعض الانشطة مثل إعفاء عمليات إعادة التأمين وإعادة التأمين التكافلي من الرسم على القيمة المضافة، وإعفاء رقم الأعمال المحقق من أنشطة جمع وبيع الحليب الطازج.... الخ

6. خاتمة:

إن محاولة اصلاح النظام الجبائي اصبح ضرورة حتمية خاصة تزامنا مع الوقت الراهن الذي يمر به العالم من جراء جائحة كورونا (كوفيد 19)، الذي تسبب في غلق الكثير من المؤسسات وعدم قدرة المصالح الضريبية بتحصيل تلك الإيرادات من المصالح المعنية بتسديد مستحقات الضريبة وفق الآجال المحددة لها كل وحسب قطاعه ، طبعاً هذه الأزمة التي واجهت العالم أوجدت صعوبة في تحصيل الأعباء الضريبة من هذه القطاعات وبالتالي أصبح من الضروري تجسيد في كل القطاعات نظام الرقمنة ليسهل على الأعضاء المكلفين بفرض الضرائب التعامل عن بعد مع هذه الاطراف المعنية بتسديد المستحقات لدى المصالح الجبائية في الوقت المحدد وذلك حرصاً على سلامة الطرفين من انتشار الوباء وكسب الوقت والجهد في تسديد تلك المستحقات بطريقة نظامية وإلكترونية عن بعد .

6. 1 النتائج:

-قرار المجلس الوزاري الذي نص على رفع أو إلغاء العبء الجبائي (محدد من حيث غرامات التأخير في التصريح وغرامات التأخير عند الدفع)؛

- العبء الجبائي يتحدد من خلال غرامات التأخير عند الدفع وعند التصريح للأطراف المعنية بتسديد مستحقات الجبائية؛
- لوحظ هناك انخفاض ملحوظ بحوالي 10% بين سنة 2019 وسنة 2020 حيث كانت حصيللة الضرائب لسنة 2019 إلى غاية شهر جوان 2019 حوالي 3800 مليار؛ هذا التراجع قدر ب 10 % مقارنة مع سنة 2020؛
- منذ بداية الحجر الصحي لوحظ تراجع في النشاط الاقتصادي باعتبار الضرائب أحد المصادر الأساسية للإيرادات العامة لخزينة الدولة .

6. 2التوصيات:

- اتخاذ اجراءات وتدابير صارمة للحد من التهرب الضريبي وتكثيف الجهود وتنسيقها من طرف المديرية العامة حول تسيير كل المصالح ومراقبتها؛
- الاعتماد على نزاهة الأعوان المصالح الضريبية وتعميم الرقمنة (التصريح عن بعد والدفع عن بعد) في مديرية كبريات المؤسسات لتفادي التنقلات وربح الوقت وتسهيل الإجراءات...الخ .
- إعادة النظر في الفروق المحاسبية الناتجة عن أخطاء تصدر عن المحاسب دون قصد .
- وفي حالة التهرب يحق للأعوان المصالح الضريبية أن ترفع دعوى قضائية على المتعاملين مع المصالح الجبائية توصل حتى 100 % من الغرامات الجبائية؛
- إعادة توزيع الضغط الضريبي (الاعفاءات على الدخل الاجمالي IRG، الرسم على القيمة المضافة TVA، اعفاءات على بعض المواد، المشاريع، القطاعات...الخ).
- تخفيف العبء الضريبي عن المصدرين، وتوجيههم نحو الأنشطة المراد الاعتماد عليها، نجد ثلاث أنواع خاصة بهذا الشكل من التحفيز:
- الحوافز الخاصة بالضريبة على الدخل، الحوافز المتعلقة بحقوق الجمارك، الحوافز المتعلقة برقم الأعمال (تشجيع القدرة على المنافسة) في الأسواق الخارجية.
- توفير عدد من الوظائف ومناصب الشغل، يجب إتخاذ الإجراءات التالية: (التخفيض على أساس كل شخص مشغول، التخفيضات الضريبية للمؤسسات ذات الكثافة العمالية)
- إعادة النظر في التحفيزات الخاصة بالاستثمار؛

-تضمن قانون المالية ل2024 عدة تدابير تتعلق بالتصريح الجمركي الإلكتروني بما في ذلك اكتتاب التصريح الجمركي إلكترونياً، على أساس الوثائق الرقمية، والقيام بالتوقيع الإلكتروني على التصريح طبقاً للتشريع الساري المفعول، علاوة على إمكانية التسديد، عن طريق الدفع الإلكتروني، لأتأوى ورسوم أملاك الدولة والحفظ العقاري ومسح الأراضي المحصّلة من طرف القابضين.

- تمديد الاعفاء لمدة خمس سنوات ابتداء من الفاتح يناير 2024 للضريبة على أرباح الشركات والضريبة على الدخل الإجمالي لمداخل وفوائض القيمة الناتجة عن التنازل عن السندات والأوراق التجارية. مع تمديد التخفيض من الضريبة على أرباح الشركات لمدة ثلاث سنوات ابتداء من الفاتح يناير 2024 يعادل نسبة فتح رأس المال في البورصة، لفائدة الشركات التي تكون أسهمها العادية مسعرة في البورصة.

7- المراجع:

henni, k. (2021). Le recouvrement de l'impôt en Algérie :Obstacles et solutions. *Les Cahiers du MECAS*, 17(2), pp. 159-172.

أحمد زهير شامية، و خالد شحاته الخطيب. (2005). أسس المالية العامة (الإصدار 2). الاردن: دار وائل للنشر والتوزيع.

الجريدة الرسمية. المادة 127 (31 ديسمبر، 2023). الجريدة الرسمية. الجمهورية الجزائرية، العدد 86، الصفحة 45.

المالية قانون. (17 9، 2019). الرسم على القيمة المضافة.

doi:https://www.elkhabar.com/press/article/157730

امال عبد اللطيف. (2020). (اصلاح النظام الجبائي بين رفع الايرادات وتخفيف الاعباء الضريبية، المحاور الجزائرية، الجزائر).

doi:https://www.youtube.com/watch?v=eWMP8tf3UAo

بوزيدة حميد. (2007). جباية المؤسسات (الإصدار 2). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

ثابت خديجة. (2012). دراسة تحليلية حول الضريبة والقطاع الخاص. مذكرّة ماجستير. تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: أبو بكر بلقايد.

جمال العشيبي. (2011). محاسبة المؤسسة والجباية وفق نظام المحاسبي المالي scf. الجزائر: متبعة للطباعة.

حميد بوزيد. (2010). جباية المؤسسات دراسة تحليلية في النظرية العامة للضريبة الرسم على القيمة المضافة : دراسة نظرية و تطبيقية. دي.

-اصلاح النظام الجبائي والاجراءات المتخذة بين رفع الايرادات وخفض الأعباء الضريبية
دراسة تحليلية تزامنا مع الوضع الراهن (كوفيد 19) -

- حميد بوزيدة. (2010). جباية المؤسسات -دراسة تحليلية في النظرية العامة للضريبة - الرسم على القيمة المضافة: دراسة نظرية وتطبيقية- (الإصدار 3). الجزائر، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- حميد بوزيدة. (2010). جباية المؤسسات -دراسة تحليلية في النظرية العامة للضريبة - الرسم على القيمة المضافة: دراسة نظرية وتطبيقية- (الإصدار 3). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- حميد بوزيدة. (2010). جباية المؤسسات -دراسة تحليلية في النظرية العامة للضريبة - الرسم على القيمة المضافة: دراسة نظرية وتطبيقية- (الإصدار 3). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- حميد بوزيدة. (2010). جباية المؤسسات -دراسة تحليلية في النظرية العامة للضريبة - الرسم على القيمة المضافة: دراسة نظرية وتطبيقية- (الإصدار 3). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- قانون المالية. (17 9, 2019). رفع الرسم على القيمة المضافة.
doi:https://www.elkhabar.com/press/article/157730
- قانون المالية. (2020). لا زيادة في الرسم على القيمة المضافة.
doi:https://www.elkhabar.com/press/article/157730
- قانون المالية. (بلا تاريخ). وكالة الانباء الجزائرية.
- محمد طاقة. (2007). اقتصاديات المالية العامة (الإصدار 1). عمان: دار المسيرة.
- محمد عباس محرزي. (2008). اقتصاديات الجباية والضرائب (الإصدار 3). الجزائر: دار هوما.
- محمد عباس محرزي. (2008). اقتصاديات الجباية والضرائب، (الإصدار 3). الجزائر: دار هوما.
- مراد ناصر. (1 6, 2003). الإصلاحات الضريبية في الجزائر. مجلة الباحث، 2(2)، الصفحات 24-32.
- منصور ميلاد يونس. (1991). مبادئ المالية العامة (الإصدار 1). طرابلس: الجامعة المفتوحة.
- منصور ميلاد يونس. (1991). مبادئ المالية العامة (الإصدار 1). طرابلس: الجامعة المفتوحة.
- منور اسيرير، و محمد حمو. (2009). جباية المؤسسات،. بودواو، الجزائر: مكتبة الشركة الجزائرية.
- ميدو كالي عائشة. (2012). دور التحفيز الضريبية في تشجيع الإستثمار الأجنبي المباشر. المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: المركز الجامعي المسيلة.